

في إطار المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني (المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني)، يسر أستراليا والنمسا وكينيا والإمارات العربية المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) تقديم ما يلي:

مسار العمل 1

## المشاورة الثالثة مع الدول بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات

للخبراء من القوات المسلحة والوزارات المعنية في العواصم والمستشارين القانونيين ومستشاري الشؤون الإنسانية في البعثات الدائمة بجنيف

الثلاثاء 10 شباط/فبراير 2026

10:00-12:30 (التوقيت العالمي المنسق +1)

النوع: حضورياً (في جنيف) وعبر الإنترنت (تطبيق زوم)

### معلومات أساسية

في كل حرب تُفقد أرواح، ويُشتَّتَ شمل عائلات، وتدمر سُبُل عيش. ومع ذلك، من الممكن تجنب بعض أشد عواقب الحرب تدميراً أو تخفيف حدتها، إذا حظي القانون الدولي الإنساني بالاحترام اللازم. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية عن وضع القوانين وإنشاء الهيئات وإقامة النظم التي من شأنها أن تحد من المعاناة التي تسببها النزاعات المسلحة. فهي من يتقاوض على الصكوك القانونية التي تحمي فئات معينة من الأشخاص والأعيان، أو تنظم استخدام أسلحة محددة، وتوافق على الالتزام قانوناً بهذه الصكوك بالتصديق عليها أو الانضمام إليها. وهي من يُدمج قواعد القانون الدولي الإنساني في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية؛ وتケف أن تكون قواتها المسلحة على دراية بالقانون، ومتدربة عليه، وخاضعة لنظام تأديبي قوي. وهي من يُرسِّي نظماً تأديبية وقضائية محكمة وتحافظ عليها بغرض ملاحقة من يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون. و تستطيع الدول، عبر التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، أن تケف احترام حلفائها وشركائها للالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني. ولقد عملت الدول وغيرها من الجهات الفاعلة على مدار عقود على وضع هذه النظم وتعزيزها من أجل التمسك بالالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني. ورغم وجود هذه النظم، لا تزال انتهاكات القانون الدولي الإنساني تُرتكب وبمستويات غير مقبولة،

سواء من حيث الوتيرة أو الخطورة أو النطاق. ويسعى مسار العمل هذا إلى البناء على الخبرة العالمية في مجال منع مثل هذه الانتهاكات وإلى استكشاف نهج جديدة. ويتمثل هدفه النهائي في تحديد الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الناجحة والمنهجيات الفعالة، ليخلص إلى تقديم توجيهات قائمة على الأدلة لتهيئة بيئة لاحترام القانون الدولي الإنساني.

وأكّدت الدول في المشاورتين السابقتين بشأن الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات أن المنع الفعال يبدأ بالتدريب والتعليم على النحو الذي يكفل استيعاب جميع الذين قد يشاركون في النزاعات المسلحة – أو يؤثرون في مسارها – القانون الدولي الإنساني ويسّمّن قدرتهم على تطبيقه عملياً. وشددت الدول على ضرورة أن يتجاوز هذا التدريب نطاق التوجيه الفني من أجل ترسیخ أخلاقيات مهنية تستمد جذورها من القيم الإنسانية؛ بمعنى أنها تدمج القانون الدولي الإنساني في مدونات قواعد السلوك وفي عمليات تطوير مهارات القيادة وعمليات صنع القرار. وألمح عدّة مشاركين إلى أن احترام القانون الدولي الإنساني يكون أكثر رسوحاً عندما يشكل جزءاً من الهوية الأخلاقية والمؤسسيّة للقوات المسلحة وقوات الأمن. وألقت الدول الضوء كذلك على أهمية التعريف بمعايير القانون الدولي الإنساني عبر شرائح المجتمع، من خلال التعليم والإعلام العام والشراكات مع الدوائر الأكاديمية ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لكي يدرك الجميع أن ضبط النفس في الحرب هو سلوك متوقع اجتماعياً وأخلاقياً ولا يقتصر على كونه مطلباً عسكرياً أو قانونياً فقط. وإذا ما أخذت هذه الآراء جملة واحدة، فإنها تتجه صوب صياغة رؤية شاملة للتدريب؛ رؤية تنظر إلى المعارف والأخلاقيات المهنية والقيم الاجتماعية باعتبارها دعائم تعاضدية تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

وبناءً على هذه المناقشات، ستنتظر هذه المشاوره في الكيفية التي يمكن للدول من خلالها تعزيز تدابير منع الانتهاكات بشكل أفضل عبر الجمع بين الممارسات القائمة بشأن التدريب على القانون الدولي الإنساني والرؤى المستمدّة من الأبحاث المعنية بالتعلم والسلوك والتعريف بمعايير داخل المجتمع. وتسعى المشاوره، من خلال ربط هذه المجموعة الوافرة من الممارسات بالأبحاث المعنية بالكيفية التي يتعلم بها الناس المعايير ويستوعبونها ويتصرفون بناءً عليها، إلى تحديد نهج لا يقتصر على إكساب المعرفة بالقانون، وإنما تشكل كذلك العادات والدّوافع والتوقعات الجماعية التي تحافظ على احترام القانون الدولي الإنساني عبر الزمن.

وتحظى ممارسات الدول وخبرة اللجنة الدولية والمنظمات الأخرى والأبحاث التي أجريت في مجالات التعليم وعلم السلوك وعلم النفس الاجتماعي أن المعرفة وحدها نادراً ما تؤدي إلى تغيير السلوك على مستوى الأفراد والمجتمعات، في السياقات العسكرية والمدنية على حد سواء. فالناس يستوعبون المعايير ويتصرفون بناءً عليها عندما تتحّل لهم الفرصة لتطبيقها عملياً، وعندما يراقبون قادتهم

وأقر انهم الذين يحظون منهم باحترام وهم يمثّلون لهذه المعايير ، وعندما يتعاملون معها على أنها أمر يتوقعه المجتمع وتكافئ عليه المؤسسات. من هذا المنطلق، يستلزم المنع الفعال لانتهاكات أكثر من نشر المعلومات، إذ ينطوي على تهيئة بीئات يكون فيها السلوك القانوني والإنساني الخيار الطبيعي والمتوقع اجتماعياً.

وبهذا يرتفع التعلم من التعليم الرسمي الذي يبني الوعي والفهم، إلى التعزيز المعرفي حيث تدعم الممارسات اليومية والتوجيه واللاحظات الجماعية السلوكيات المرغوبة، وصولاً إلى مستوى الغراس المعرفي داخل المجتمع، حيث تُسْتوَعِّب المبادئ التي يرتكز إليها القانون الدولي الإنساني في الثقافة المؤسسية والهوية المدنية المشتركة. وعندما لا تقتصر النظرة إلى ضبط النفس واحترام الكرامة الإنسانية على كونهما مجرد واجبين قانونيين وإنما مؤشرات على المهنية والتزاهة والقيم الوطنية، يصبح الامتثال أمراً مترسخاً في النسج الكلي للدولة والمجتمع.

## الأهداف

تهدف هذه المشاورات إلى:

- تبادل الخبرات بشأن تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني من خلال التدريب وتعزيز مهارات القيادة والتعزيز الثقافي عبر القطاعات
- تحديد الجماهير والمؤسسات الأكثر قدرة على التأثير في صياغة سلوك الامتثال، ومعرفة كيف يمكن للدول التحاور مع هذه الجماهير والمؤسسات
- استكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها الجمع بين التعليم الرسمي، والتعلم القائم على التجربة، والتعريف بالمعايير داخل المجتمع للعمل معاً من أجل تغيير السلوك
- صياغة توصيات عملية بشأن منع الانتهاكات.

## الخطوات التالية

في أعقاب الجولات الثلاث من المشاورات، ستعمل الدول المشاركة في رئاسة مسارات العمل واللجنة الدولية على صياغة توصيات ملموسة، على أن تُعرض هذه التوصيات على جميع الدول لمزيد من المناقشات:

- في 1 نيسان/أبريل 2026، سترسل الصيغ الأولى من التوصيات بشأن مسارات العمل كافة إلى جميع البعثات الدائمة في جنيف وستنشر على الموقع الإلكتروني [Humanity in War](#).

- سُتعقد الجولة الرابعة من المشاورات في الفترة بين 4 و 6 أيار/مايو 2026 في نسق هجين (حضورياً و عبر الإنترت). في أثناء هذه الجولة، سُتدعى جميع الدول إلى الإدلاء بتعليقاتها على الصيغ الأولى من التوصيات لكل مسار عمل، وستجري مناقشتها تباعاً.
- في 1 حزيران/يونيو 2026، سترسل الصيغ الثانية من التوصيات بشأن مسارات العمل كافة إلى جميع الدول وستنشر على الموقع الإلكتروني [Humanity in War](#).
- سُتعقد الجولة الخامسة من المشاورات في الفترة بين 22 و 26 حزيران/يونيو 2026 في نسق هجين. وستُدعى جميع الدول إلى الإدلاء بتعليقاتها النهائية على التوصيات. وبعد هذه الجولة، ستعد الدول المشاركة في رئاسة مسارات العمل واللجنة الدولية الصيغة النهائية للتوصيات لكل مسار عمل، التي ستعرض على جميع الدول في النصف الثاني من عام 2026.

## المشاركون

- سُتعقد المشاورات في نسق هجين يجمع بين المشاركة الحضورية والمشاركة عبر الإنترت.
- باب المشاركة مفتوح أمام جميع الدول المهتمة. ويفضّل بشدة أن يُشارك خبراء عسكريون، وممثلو الحكومات المتخصصون في القانون الدولي الإنساني في العواصم، وممثلو البعثات الدائمة في جنيف. وتشجع الدول على إشراك الوزارات المعنية والقوات المسلحة في عملية التحضير لهذه المشاورات. بالإضافة إلى هذا، من الممكن أن تنظر الدول في تنسيق جهود التحضير عبر لجانها الوطنية للقانون الدولي الإنساني، حيثما وُجدت، رغم أن المشاورات لا تدور (فقط) حول الأنشطة التي تضطلع بها هذه اللجان.
- كما يمكن للممثلي الآخرين الذين يحظون بخبرة فنية محددة في الموضوع محل النقاش (مثلاً أعضاء المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية) المشاركة بناء على دعوة.
- يُرجى التسجيل في موعد أقصاه الأربعاء 4 شباط/فبراير 2026 عبر [استماراة التسجيل](#).

## طريق العمل

- ستكون اللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية هي لغات العمل، وستتوفر الترجمة الفورية في هذه اللغات.

- نرجو من المشاركين ألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق لضمان وقت كافٍ لجميع المشاركين لإلقاء كلمتهم. وفي نهاية المشاوره، وبعد أن ينتهي جميع المشاركين من تقديم مداخلاتهم، تُعطى الفرصة للدول والمشاركين الآخرين لمناقشة الأفكار التي يقترحها الآخرون.
- نطلب من المشاركين عند إعداد بياناتهم النظر في **الأسئلة التوجيهية المدرجة في جدول الأعمال أدناه**.
- سيحافظ على طابع المناقشات الشامل والبناء وغير المسيس والموجه نحو إيجاد الحلول طوال فترة المشاوره. في حين يشجع المشاركون على الإشارة إلى الممارسات الوطنية لدولهم خلال المشاورات، يُرجى منهم الامتناع عن مناقشة سياسات محددة أو ممارسات دول أخرى.
- لتبسيير الترجمة الفورية، يُرجى من المشاركين إرسال نسخة من بياناتهم بحلول 30 كانون الثاني/يناير 2026 إلى البريد الإلكتروني التالي: [ihlinitiative@icrc.org](mailto:ihlinitiative@icrc.org)، مع كتابة العنوان "Prevention good practices third consultation" في موضوع الرسالة. كما يشجع المشاركين على إرسال بياناتهم المكتوبة كاملة عبر البريد الإلكتروني بعد الاجتماع. وستنشر هذه البيانات على الموقع الإلكتروني [Humanity in War](#)، ما لم يطلب الحفاظ على السرية صراحة.
- ستُسجل المشاوره، ولكن لن يُتاح هذا التسجيل للاطلاع العام.

# جدول الأعمال

## الممارسات الجيدة في مجال منع الانتهاكات الجولة الثالثة من المشاورات

2026، 10 شباط/فبراير 12:30-10:00

قاعة المؤتمرات "HUMANITARIUM" باللجنة الدولية، 17 avenue de la Paix، 1202 Geneva

\* حسب عدد البيانات التي يُدلّى بها، جميع التوقيتات الموضحة أدناه قابلة للتغيير.

10:00-09:30	التسجيل واستراحة القهوة / تسجيل الدخول والاتصال عبر الإنترن特
10:30-10:00	<b>افتتاح الاجتماع ومقمة</b>
12:20-10:30	<b>المناقشة</b> تُدعى الدول إلى الإدلاء بوجهات نظرها بشأن ما هو مطلوب من أجل الذهاب إلى ما هو أبعد من الشكل الرسمي للتدريب على القانون الدولي الإنساني ونشره، من أجل إدماج الامتثال للقانون الدولي الإنساني وقيمته الأساسية بشكل تلقائي في ردود أفعال أفراد القوات المسلحة والمؤسسات الحكومية الأخرى وهوبياتهم، وفي هوية الدولة/المجتمع بشكل أعم. <b>الأسئلة التوجيهية</b>
	<b>1.</b> ما المطلوب من أجل ضمان أن يصبح القانون الدولي الإنساني مدمجاً في ردود أفعال القوات المسلحة للدولة وعاداتها وعمليات صنع قرارها، بدءاً بالتدريب الأولي وانتهاء بالمارسة العملياتية؟ <b>2.</b> ما سلوكيات القيادة والهياكل المؤسسية وعوامل التأثير الاجتماعية المطلوبة لكي يصبح احترام القانون الدولي الإنساني هو الاستجابة الطبيعية والمتوقعة مهنياً عبر جميع المستويات الحكومية والقوات المسلحة؟ <b>3.</b> ما المطلوب لكي يصبح احترام القانون الدولي الإنساني عنصراً أصيلاً في الهوية الوطنية والمؤسسية يظل صامداً تحت ظروف أي نزاع فعلي أو محتمل؟ <b>4.</b> هل تقيس دولتكم التغيير السلوكي في أي مجال (الامتثال للقانون الدولي الإنساني أو أي مجالات أخرى)، وإذا كان الأمر كذلك، كيف تفعل ذلك؟

	وهل يمكن استخدام الأساليب ذاتها لقياس التغير السلوكى في ما يتعلق بـالقانون الدولي الإنساني؟
12:30–12:20	<b>ملاحظات ختامية</b>